

تهدف المشاركة إلى:

- الوقوف على مفهوم أزمة القيم وأسبابها.
- وضع المعايير المانحة معنى للحياة كون أن فقدان القيم هو فقدان للمعنى.

المحاور الرئيسية :. تنظير مفهوم أزمة القيم .

- . معايير القيم الأساسية المتمثلة في (الضمير و الشرف والمسئولية) .
- . الوقوف على أسباب تدهور صورة الجامعة في الوعي المجتمعي العام .
- . الصعوبات التي أدت لفقدان مكانة وقيمة النظام التربوي في المجتمع .
- . التوصيات والمقترحات :- حل المشاكل بشكل متواصل ومستمر وبطريقة علمية سليمة .
- . على التربية أن تهتم على الأقل بثلاث قيم أساس، وأن تعمل على ترسيخها وتشريبها للناشئة : وهم ، الضمير و، والشرف والنزاهة و المسئولية.
- الاهتمام بترسيخ هذه القيم والمعايير الرئيسية في التعليم الجامعي و في مجالات التعليم المختلفة وكذلك الطلبة، والدولة، والمجتمع.
- تركيز المؤتمرات والندوات التي تقيمها مؤسسات التعليم الجامعي في المستقبل على قضايا الشباب. ففي ظل بروز جيل جديد من الشباب والفتيات مقطوع الصلة بقيمه وثوابته، مفتون بالغرب تابعا ومقلدا له في كل شيء ، نشأ بين حالة من الاضطراب القيمي الناتج عن الانهزام النفسي والإحساس بضعف الذات ، والانبهار بالآخر القوى والذي يحاول فرض قيمه وثقافته (العولمة) مستخدما في ذلك شتى الاستراتيجيات و الوسائل المعلنة و الخفية بما فيها المؤسسات الدولية ومن البدهي أن هذه الأزمة تتلون بوعي المجتمعات وان تكون الجامعة هي المرآة العاكسة لأصداء هذه الأزمة.
- إن ما نعيشه اليوم في مجتمعاتنا المعاصرة من أزمات وتحديات ليس في جميع الحالات مرده إلى المعطى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.... وإنما الأزمة تتعدى

هذه المعطيات لتصبح أزمة قيم. فإشكالية القيم ستظل دائما حاضرة بشكل كبير في مجتمعاتنا المعاصرة كما طرحت في حضارات ومجتمعات عرفها التاريخ القديم . وتؤكد شواهد الواقع ومعطياته أن منظومة القيم تعاني أزمة حقيقية في المجتمع العربي عامة والمصري بشكل خاص، لعشرات التطورات والتغيرات النابعة من الداخل، وتلك الوافدة من الخارج.

نعم عانت هذه المنظومة في الماضي بعض المظاهر والسلوكيات. لكن لم تصل الأزمة إلي ما عليه وضعها الآن .

وصحيح أن كل المجتمعات - بدرجة أو بأخرى - باتت تعاني أزمة أخلاقية، وبالدرجة التي يمكن القول معها: إنها باتت أزمة عالمية - ولكن هذا لا يبرر التسليم بها في مجتمع له ثوابته وأخلاقياته وقيمه المستمدة من طبيعته، وطبعه، وما حظي به من أنه نقطة انطلاق الديانات، والحضارات،

وهذا المجتمع هو وليس غيره المجتمع المصري، وبالتالي فإن ما يعانيه من أزمة في قيمه وأخلاقياته يعد فعلاً تحدياً يجب مواجهته بآليات تتناسب وحدة هذه الأزمة. وحتى يتبين لنا مدى عمق وخطورة هذه الأزمة نشير إلي المفهوم الواسع لمنظومة القيم والذي يندرج تحتها النسق القيمي السائد في المجتمع.

وهذا المفهوم لا يقتصر علي القيم الأخلاقية وإنما تتعدد أنواعه فهناك القيم: الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعلمية، وغيرها من المجالات التي باتت تعاني بالفعل أزمة حقيقية.

فالقيم الثقافية هي التي تفرض الالتزام فكراً وإبداعاً، وتعمل علي تكريس الحق والخير والجمال، والحفاظ علي ثوابت الأمة وموروثها الثقافي، وتوظيفه الثقافة في بناء الإنسان، وتكوين وعيه تكويناً صحيحاً

أما القيم العلمية، وما يتعلق بها من أخلاقيات البحث العلمي، فهذا يحتاج لدراسة خاصة، ويكفي فقط أن نشير إلي السرقات العلمية، وعدم تحري الدقة

والموضوعية في القيام بالبحوث العلمية، واستخلاص النتائج والحقائق. عشرات المظاهر التي تكشف عن أن منظومة القيم في المجتمع المصري تعاني أزمة حقيقية تفرض ضرورة مواجهتها والكشف عن الظروف المرتبطة بها، والتغلب عليها. ولقد تم الاهتمام أيضا بالتربية على القيم حيث اعتبر مدخلا من المداخل التربوية المعتمدة في تحديد و تجديد المنظومة التربوية بصفة عامة ، و في مراجعة و تحيين المناهج التربوية

تنظير أزمة القيم

ولذلك ليس من السهل الاتفاق حول مفهوم القيم، بسبب تعدد الخلفيات والمرجعيات المنطلق منها(فلسفية، دينية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية). ففي الحد الفلسفي، مثلا، تقال : القيمة على كل ما يقبل التقدير.

ولكن يمكن القول إن القيمة هي ما يمثل موضوع تفضيل أو تقدير أو رغبة عند جماعة من الذوات، وبذلك فهي ذات بعد اجتماعي. هناك قيم كثيرة استقصاؤها يؤدي إلى الوقوف على تنوع بين قيم اقتصادية(النجاح الاجتماعي، الربح، الانتفاع، المال..) وقيم حيوية(الصحة، الاستقرار..) وقيم أخلاقية ذات بعد سياسي(الحرية، المساواة، الأخوة، التضامن، المواطنة سيادة القانون) وقيم جمالية(الفن، الجمال، البعد الروحي) وقيم فكرية(العقلانية، الحقيقة، الوضوح، الصرامة، التماسك المنطقي، الخصوية الفكرية، الموضوعية..) وقيم انفعالية عاطفية(التعلق بشيء ما(الأم، الوطن)، الحب، الصداقة، السعادة، الشقاء..)^١.

وتحوز هذه القيم ضرورتها ومن ثم صفتها الطبيعية والشرعية في كونها هي ما يمنح الحياة معنى، ومن ثم فإن فقدان القيم هو فقدان للمعنى؛ أي إصابة الحياة بمرض.

١ - Philosophie et spiritualité, ٢٠٠٥, Serge Carfantan -- البحر المحيطة، ت: عادل

أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧، ٤٨٦/٨.

معايير القيم الرئيسية

وللقيم وظائف عديدة نذكر منها :

ترشيد سلوك الفرد - تحقيق الانتماء - تحقيق الاطمئنان - المساهمة الوازنة و الفعالة في تنمية المجتمع.

و قد عرفها عبد اللطيف الفاربي و هو باحث تربوي بقوله:"القيم هي مجموعة من مختلف المعايير تحقق الاطمئنان للجماعة الإنسانية."

أما محمد الهادي عفيفي فيقول:"تتكون القيم من مجموع معتقدات و اختيارات و أفكار تمثل أسلوب تصرف الشخص و مواقفه و آرائه و تحدد مدى ارتباطه بالجماعة". و في تعريف آخر وهو الأشمل"هي مجموع القوانين و الأهداف و المثل العليا التي توجه الإنسان سواء في علاقته بالعالم المادي أو الاجتماعي".

لم يعد الحديث عن أزمة التعليم والتربية والتكوين في بلدنا أمرا يحتاج إلى تدليل أو تعليل، فقد تكاثرت الدراسات والتقارير التي ترصد الأزمة وتبين عللها وأسبابها، بل إن مجرد مشاهدة الواقع المعيش تغني في إدراك ذلك عن كل تقرير ودراسة، فقد صارت الأزمة من الاستحكام والظهور ما جعلها واضحة للعيان بارزة أمام الجميع.

ومن نافلة القول أيضا الإشارة إلى أن أزمة التعليم أزمة مركبة ومعقدة ولا يمكن تبسيطها بردها إلى سبب واحد، لكن كثيرا من مظاهرها تشير إلى أزمة قيمية مستحكمة ، فكثير من المظاهر التي يتحدث عنها الناس في التعليم من قبيل: العنف والغش والإخلال بالأمانة وسوء التدبير والتهافت على طلب المسؤوليات دون أهلية حقيقية، كلها مظاهر أخلاقية وقيمية لأزمة تتخر المؤسسات التعليمية.

ولعل توالي الإصلاحات منذ سبعينات القرن الماضي إلى اليوم دليل على استحكام هذه الأزمة واستمرارها، فما أن نبدأ في إصلاح حتى يتبين، بعد فترة، أننا في

حاجة إلى إصلاح غيره، وما أن نعمل على تقويم عملنا في الإصلاح لنرى آثاره حتى ننتهي إلى حاجتنا إلى إصلاح الإصلاح وهلم جرا .

وتتجلى لنا معايير القيم الرئيسة في الحقل التربوي فهي "مجموعة المعايير الموجهة لسلوك الإنسان ودوافعه في تناسق أو تضارب مع الأهداف والمثل العليا التي تستند إليها علاقات المجتمع وأنشطته، ولذلك فهي تتميز عن غيرها من الدوافع السلوكية، كالعادات والاتجاهات والأعراف، في كونها تتضمن سياقاً معقداً من الأحكام المعيارية للتمييز بين الصواب والخطأ، بين الحقيقي والزائف، وتمثل وعياً جماعياً، وتكون أكثر تجريداً ورمزية وثباتاً وعمومية، كما تكون أكثر بطءاً في التكوين وتعد غاية من غايات الوجود، وامتثالاً لأوامر، تتبع من داخل الإنسان وليس بناء على ضغوطات خارجية^٢

إذن القيم في الحقل التربوي هي " أنزيمات التعلم المجدد للعقل ولطريقة الفكر . الهدف منها إعداد الطالب للإدماج الاجتماعي وإقداره على التعايش ضمن التعدد في مجتمع ديمقراطي منفتح على العالم، وعلى المشاركة في العمل الجماعي لأجل بناء مجتمع عادل ومنصف، استناداً إلى قيمتي المواطنة وحقوق الإنسان؛ ضمان الإدماج الاجتماعي.

ومن خلال التعددية الثقافية أيضاً والحوار بين الثقافات المختلفة في المجتمع يمكننا التعرف على الثقافات الأخرى في المجتمع : عاداتها ، تقاليدھا وقيّمھا. والاعتراف بشرعية الثقافات الأخرى في المجتمع بأنها مركب هام وجزء لا يتجزأ من المجتمع. الحوار يعطي المجموعات التعرف على حقوقها.

والمساواة بين الثقافات المختلفة في المجتمع فلا يوجد مركز وضاحية في المجتمع ، لا توجد هرمية وثقافة واحدة مهيمنة. والاحترام المتبادل بين الثقافات في المجتمع

٢ . المصطفى صويلح. مجالات التربية على حقوق الإنسان. مجلة عالم التربية، ع:١٥

حتى يتسنى إعطاء فرص جديدة تضمن وتحقق الحريات والمساواة بين الثقافات المختلفة في المجتمع مثل سن القوانين : "قانون أساسي احترام الانسان وحرية" و "قانون أساسي حرية التشغيل والمهنة".

وقد أشار أحد الخبراء وهو فراي D.FREI في دراسة نشرت بالكتاب الذي أصدره نادي روما سنة ١٩٨٦ بعنوان: "القيم الأخلاقية في التعليم"، يقول: "إن إدماج تعليم الأخلاق في كل المستويات التربوية من رياض الأطفال إلى التكوين المستمر للكبار يعد في غاية الأهمية، هذا إذا أردنا أن نخلق انسجاما جيدا بين الإنسان ومحيطه البيئي، وعلاقة ممتازة بين الشعوب وبين المجتمعات".^٣

وبذلك تكون التربية على القيم الأخلاقية من أقوى الأسباب التي تؤدي إلى السلام الاجتماعي والسلام العالمي بين الشعوب والأمم، وهذا من أعظم مقاصد الدين الإسلامي، بل هو جوهر كونه ديننا للناس جميعاً.^٤

وإذا علمنا أن عالمنا اليوم يحتاج إلى أفراد قادرين على فهم التعددية وعلى استثمار غناها، وعلى تخيل حلول جديدة وعلى إخضاع المبتكرات التكنولوجية إلى مبادئ اجتماعية أخلاقية، شرعية.

وإذا علمنا أيضاً أن هذا العالم يحتاج إلى حيوية أفراد ينخرطون في إنسانية يعرفون ماضيها، ويتحكمون في كفايات ضرورية للمشاركة في الحياة الجماعية الراهنة، ويعرفون كيف يصنعون مستقبلهم ويتحكمون فيه.

إذا علمنا كل ذلك، فإن على التربية أن تهتم على الأقل بثلاث قيم أساس، وأن تعمل على ترسيخها وتشريبها للناشئة:

^٣ .. مصطفى محسن، في المسألة التربوية، ص: ١٦١.

^٤ . المرجع نفسه ص ٢٥٣

أ-الضمير: بكل ما يعنيه من صحة ويقظة ووضوح، بصرف النظر عن كونه وازعا دينيا أو دنيويا وضعيا واجتماعيا.

ب-الشرف والنزاهة: بكل ما يعنيه من انسجام المرء مع نفسه؛ بحيث يعكس الخارج بأمانة ما بداخله، وذلك لن يتأتى إلا إذا بلغ درجة يتمكن فيها من أن يقول ما يفكر فيه ويفعل ما يقوله ببساطة واستقلالية.

ج-المسؤولية: وهي أن يكون المرء مؤمنا بكونه مسؤولا عما أوكل إليه^٥ إذا تمثلنا هذه القيم العامة أو التربوية بوصفها تعبيراً عن الحاجة إلى تكوين شخصية المتعلم المنخرط في شأن الجماعة والوطن. تجلى لنا الخطاب المجتمعي يركز على وظيفتين :

-وظيفة موضوعية تتمثل في إعداد الكفاءات في الميادين الفكرية والمهنية المختلفة؛ أي الإسهام في إنتاج وموالاته إنتاج قوة العمل داخل إطار البناء الاجتماعي المعني القائم، وتوزيعها بحسب قنوات وشروط اشتغال هذا البناء^٦.

-وظيفة إيديولوجية للضبط الاجتماعي والتي تتم عبر التنشئة الاجتماعية، المتمثلة في تثبيت الإطار القيمي القائم وعلى تشريبها للأجيال الناشئة حفاظاً على توازن المجتمع واستقراره، وذلك عبر الإيهام بدور المؤسسة التعليمية وأهمية المستوى العلمي في توزيع الشغل والدخل، وتحقيق الحراك الاجتماعي عبر رفع شعارات التعميم وتكافؤ الفرص والحظوظ، والمساواة...^٧

^٥ . Philosophie et spiritualité, ٢٠٠٥, Serge Carfantan .

^٦ . المرجع نفسه .

^٧ . مصطفى محسن، في المسألة التربوية، ص: ١٦١

العقبات التي أدت إلى تدهور صورة الجامعة في الوعي المجتمعي العام

أن المتأمل للخطاب التعليمي والمجتمعي يجد أنهما خطابان غير متناغمين إن لم نقل متناقضين ذاتيا وبينيا، وإن اشتركا في الوظيفة؛ فالخطاب التعليمي (النظام التربوي) على مستوى القول شيء، وعلى مستوى الفعل (أو الإنجاز والمخرجات) شيء آخر، والأمر ينسحب على المجتمع كذلك. وأما بينيا فإن خطاب المجتمع خطاب مضاد للخطاب التعليمي؛ لأن القيم السائدة في المجتمع قيم مضادة لما يريد خطاب المؤسسة التعليمية أن يكرسه.

إن التضاد القائم بين الخطابين ذاتيا وبينيا هو ما نقصده بأزمة القيم أو غياب المصادقية أو أزمة مصادقية. أو بعبارة أخرى "صدام القيم"^٨؛ القيم التعليمية والقيم المجتمع، وبسبب هذا التضاد أو الصدام تصبح القيم التي تراهن عليها المؤسسات التعليمية بعيدة الصلة بالحياة.

وهنا يمكننا القول إنها قد فشلت في تحقيق وتكريس هذا الترقى الاجتماعي وذلك بعد أن فقدت ما يفترض أن تظل تتمتع به من مصادقية كانت تستمدتها من اشتغالها بوصفها وسيطا للاندماج في البناء الاجتماعي ومساهما فيه.

لقد أضحى النظام التعليمي الآن ماثارا للتذمر ومجالا لهدر الطاقات لا لرعايتها. فهو لم يعد قادرا على أن يحقق للمواطن مواطنته وإنسانيته عبر ديمقراطية حقيقية تقوم على ضمان تكافؤ الفرص التعليمية لكافة المواطنين من مختلف الشرائح الاجتماعية والانتماءات الثقافية والاقتصادية.

أما القيم فهي عدم التناقض مع ما يدعم الحياة أو ما يحافظ على الطبيعة أو مع العلاقات الجميلة بين الناس. وهذا يعني أن الكرم والشعور بالمسؤولية والعمل بموجبها.

^٨ Koichiro Matsure, Directeur général de l'Unesco: Ou vont les valeurs:

؛<http://www.lalibre.be>

وأن ما يحدث لعالم الإنسان الداخلي أو للنسيج الروحي الاجتماعي الثقافي مع الآخرين، هي قيم أساسية ضمن هذا المدخل. من هنا فإن العمل الذي يقوم به الشخص، والخبرة التي يكتسبها، يشكلان المادة الأساسية في عملية التعلم. أي أن قيمة الشخص لا يعطيها "مسؤول أو خبير" ولا يقررها امتحان عشوائي وإنما من خلال ما يُحسن عمله في الحياة. وهذه أمور لا وجود لها حالياً في العملية التربوية التعليمية بشكلها السائد. في ظل هذه الشروط اهتزت مكانة وقيمة النظام التربوي في المجتمع كما ترتب على ذلك تدهور خطير لـ "صورة" الجامعة (ومن قبلها المدرسة) في الوعي المجتمعي العام. بحيث لم يعد ينظر إليهما على أنهما وسيلة للتكوين النافع والترقي المهني والاجتماعي وللصعود المرادبي، وإنما باعتبارها آلة لتفريخ المعطلين من الشباب ولإعادة إنتاج الإحباط والبؤس والأكلاف الاجتماعية الزائدة^٩.

ومثل هذا الوضع يجعل الجامعات تعيش حالة أزمة، ونقصد بذلك أنها تعيش وضعاً مضاداً لرسالتها ومهمتها ووظيفتها، بدءاً من غياب النموذج بسبب فقدان رجل التعليم وضعه الاعتباري ومنزلته القيمية في المجتمع (يعبر عن ذلك مجتمعياً ما يتداول من نكت حول شريحة من رجال التعليم)؛ فيتلازم مع ضعف التقدير المعنوي يقف المجتمع موقف تبخيس فعل الأستاذ ونزع الثقة منه وتحميله مسؤولية أوضاع شريحة من المتخرجين في مجتمع ينحو نحو الأمية وإن كان يسعى في محوها.

إضافة على ذلك تكريس سلوكيات مضادة لمعنى التربية والتنشئة والتكوين والتقويم، كالنجاح المستسهل، والنسبة المئوية وتدخّل الخريطة المدرسية وتفشي ظاهرة الغش واستفحالها، وحصار الطلبة لعمداء الكليات، أو ممارسة العنف الصريح دون

^٩ . مصطفى محسن، إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين الفضاء المؤسسي والمحيط الاجتماعي. مجلة عالم التربية ع.١٥. ص.٢٥٠.

الاعتداد بالقيم الجامعية، مما أدى مثلاً إلى إغلاق جامعة عين شمس وإغلاق جامعة مصر الدولية بعد أن قام الطلبة بالهجوم الإجرامي علي مباني الجامعة وما حدث بجامعة الأزهر من تخريب ودمار وفساد أدى أنه فاق كل المفاهيم التربوية، والاحتجاجات العديدة من قبل الموظفين ضد المديرين والمطالبة بإقالتهم، ناهيك عن حوادث قطع الطرق سواء في قلب القاهرة أو في الأقاليم.

كل هذه الظواهر الفوضوية نتجت عن اتساع الفجوة بين الأجيال، وعدم اعتداد أجيال الناشطين السياسيين بالمتقنين التقليديين، وعدم الاعتراف بخبراتهم الطويلة. هم بكل اختصار - يريدون أن يديروا البلاد من الشارع، وبلا رؤية محددة، وبلا تخطيط، وبلا أي نظرة مستقبلية. بل إن النخب السياسية المتصارعة من أجيال أكبر منهم تتعدم لديهم تماماً الرؤى الاستراتيجية أو تظهر في شكل تهويمات مستقبلية لا أساس لها.

ومما لا شك فيه أن الانتقال من حركة الجماهير التقليدية إلى موجات الحشود الجماهيرية بما يسودها من فوضى، وما يترتب عليها من عدوان علي المنشآت، كل هذه الحشود تمثل خطورة بالغة علي الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي.

وذلك بحكم تحولها المؤكد من السلمية الشعار الأثير لثورة ٢٥ يناير إلى العنف الصريح. ومن هنا أصبح من الضروري تقنين حق التظاهر وحق الاعتصام بعد ما سادت الفوضى كل المجالات .

غير أن أخطر مظاهر الانقلاب في القيم نفس قواعد التراتبية الاجتماعية تحت شعار (مفيش حد أحسن من حد) وفي غفلة عن قواعد الدين الحنيف وفي تناسي أو تجاهل للقوة والمثل والاحتذاء.

فقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : رأي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب . حيث تسود ظواهر التمرد المطلق علي السلطة حتى غدت حقا مكتسبا أو مظهرا من مظاهر تكافؤ الفرص .

إن لم تتم مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة في ضوء ترسيخ مبدأ حقوق المواطن وواجباته، وضرورة مراعاة القيم الراسخة في مجال التعامل بين الرؤساء والمرءوسين لن تسقط الدولة فقط ولكن سيسقط المجتمع بأثره !

علاوة على هيمنة الكوابح النفسية؛ كغياب الحافز، وغياب الرغبة في التعلم^{١٠}، والإحباط وغياب الأهداف، مما يمكن أن يوصف معه حالات عارمة من التمدس بالسلوكات اللاعقلانية التي تدفع إلى ممارسة هجرة لا عقلانية كالمخدرات والتطرف والعنف والإرهاب...

بذلك تكون المؤسسة التربوية الجامعية قد فقدت تأثيرها وقوتها في شأن ما تنقله أو تعمل على ترسيخه من معارف وقيم ومبادئ؛ فهي لم تعد قادرة لا على التأهيل للإدماج المهني (فرص العمل) ولا على التهييء للإدماج الاجتماعي^{١١}.

الصعوبات التي أدت إلى فقدان مكانة وقيمة النظام التربوي في المجتمع

لقد عجز المجتمع بفعل سيادة سلوكيات متوارثة وتقليدية أو انتهازية وصولية، عن التحول إلى مجتمع مؤسس، قادر على التأثير والفعل والاقتراح والرفض أو الاحتجاج.

ومثل هذا الوضع يؤثر سلبيًا في الأداء التربوي والثقافي لمجمل مؤسسات وهيئات وفعاليات هذا المجتمع، فبدل أن تتحول إلى مؤسسات تربوية موازية للنظام التربوي داعمة لأدواره في مجال التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، رهنت نفسها في حسابات

^{١٠} . التعلم بحسب فرويد هو استثمار الرغبة في موضوع المعرفة: Michel Develay,

.1996. Donner du sens à l'école.

^{١١} - المرجع نفسه

سياسية أو مصلحة ضيقة، وارتدت في أحضان صراعات على سلط أو مواقع أو أدوار، الأمر الذي ينم عن ضيق أفقها الفكري والسياسي والاجتماعي .

باختصار إذا كثرت الأشكال ارتفعت الأكلاف وقل الإنتاج وغاب المعنى، وإذا

غاب المعنى غابت العقلانية!

أن أي مجتمع في مثل هذه الأجواء، لبعيد كل البعد عن بناء ثقافة سياسية جديدة يتكون في إطارها تربويا واجتماعيا مواطن عضوي منخرط في هموم واهتمامات مجتمعه السياسية والاجتماعية والحضارية.

بل تعمل على العكس من ذلك على بروز وتطور "نسق قيمي" مغاير يكرس في العديد من مكوناته ومستجداته ما يمكن تسميته بـ"ثقافة الانحطاط" بكل قيمها ونماذجها السلوكية اللاعقلانية الآتفة^{١٢}

وهكذا تبدو أزمة قيم تعكس حقائق مؤلمة في سياق يقضي بأن "الحياة سباق بين التربية وحلول الكارثة" ، لذلك يمكننا القول :لا يمكن إصلاح المجتمع إلا بإصلاح الجامعة وبالعكس

إذا صح هذا الزعم فإنه لا يمكن إصلاح الجامعة إلا بتوافق مع انتظارات المجتمع مع إرفاد الطالب/مواطن المستقبل بالمعارف العلمية والتكنولوجية الموازية للتنمية الدولية وعولمة الأسواق ومع أعمال قيم إيجابية تضي الحيوية والضمان على التنمية المجتمعية وترسخ معاني التوافقية وقبول الآخر .

بمعنى آخر لا يمكن أن تتطور أي مؤسسة تعليمية الا يتطور المجتمع و هذا الأمر يقتضي قيام مؤسسة تعليمية ديمقراطية، ولا ديمقراطية إلا بالتشارك والتعددية، وعندما نتكلم على ديمقراطية تشاركية تعددية: العدالة، الحرية، التضامن، فإن كل واحدة

١٢ . المنجرة وآخرون . م.م.س.ص. ٢٧

من هذه القيم تحيل على قيم أخرى، فالعدالة تفترض الإنصاف، والحرية تستلزم المسؤولية، والتضامن يؤدي إلى الالتزام.

إن التركيز على هذه القيم معناه إعطاء الجامعة معنى^{١٣} وهذا المعنى لا يوجد حقيقة في المواد الدراسية؛ إنه بناء يتم إنتاجه وإسقاطه عليها من خلال استعمالها وفعاليتها؛ أي من خلال إمكان الحياة بها مستقبلا عندما يتحول النجاح الدراسي إلى ضمانة للنجاح الاجتماعي.

ولا ضمان لذلك إلا إذا انتقلنا من ديمقراطية صورية؛ ديمقراطية الأشكال إلى ديمقراطية حقيقية اجتماعية، تتجسد في صيغة انتقال من "الشكل الديمقراطي" إلى "الجو الديمقراطي" أو من "الديمقراطية الكمية" إلى "الديمقراطية النوعية".

وهذا معناه أن ديمقراطية التعليم لا ينبغي خلطها كما حدث في كثير من الأحيان بما اصطلح على تسميته بالتعميم^١، فتعميم التعليم يخلق ديمقراطية كمية عادة ما ترافق بتنامي التمييز الداخلي.

يجب إذن، التمييز بين تحقيق التمدد وبين تكافؤ الفرص. ولقد بينت التجارب أن التفاوتات الاجتماعية تنعكس في المسارات الدراسية إن الالتحاق بالجامعة شيء والنجاح الدراسي شيء آخر^٢، أما النجاح الاجتماعي فشيء آخر غيرهما.

وإذا كان مشكل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية عاملا رئيسا في الشرح الاجتماعي الذي يهدد تماسك المجتمع أكثر مما تهدده الانقسامات الثقافية، فإن على المؤسسات التعليمية حتى في ظل هذا الشرح، أن تعمل على إعادة بناء الروابط

^{١٣} - في شأن علاقة المدرسة بالمعنى الكتاب الدقيق لمحمد بوبكري. المدرسة وإشكالية المعنى. السلسلة

البيداغوجية (٦). دار الثقافة. ١٩٩٨

الاجتماعية على أساس مثل المساواة والحرية والعدالة، أنسب القيم للمجتمعات

١٤

الديمقراطية.

ومن ثم على اجامعة، بل وعلى المؤسسات الموكول إليها مهمة التربية، أن تعمل على:

إعداد الفرد للمشاركة في المجتمع الذي يعيش فيه ويهتم بشأنه العام وعلى تطوير وعي اجتماعي يحفزه على فعل ذلك.

-مواجهه تحدي التعايش في سياق التعدد الثقافي، ويحيل على تعدد القيم وتنوع التصورات وأشكال الحياة وحتى الديانات .

إن أشكال التمييز والعنف والهيمنة الثقافية تعد تهديدات لمهارة العيش الاجتماعي .

-العمل، والسياق الدولي سياق ارتباطات متبادلة، على صياغة الهوية الثقافية مع إمكان الانفتاح على العالم، وبلورة مفهوم للمواطنة في مجتمع متعدد.

ومن المناسب الإقرار بأن هذه المطامح الكبرى لن تتحقق إلا إذا أدرجت الدولة المشروع التربوي ضمن مشروع مجتمعي وليس استجابة لإيديولوجيا سياسية هدفها إدارة الأزمة لا حلها أو استجابة لإملاءات قوى خارجية معلة بسوء تدبير القطاع داخليا .

خلاصة القول: إن إصلاح الجامعة شرط كاف لإصلاح المجتمع، ولا يمكن أن تصلح الجامعة إلا إذا توافر الشرطان الآتيان:

- الإمكانيات المادية التي لا يمكن إلا أن تكون مكلفة؛ لأنها مستثمرة لأجل الرأسمال البشري بوصفه الهدف والمنطلق.

١٤ . التربية على القيم وإصلاح التعليم: رؤية مقاصدية. عبد الجليل هنوش جامعة القاضي

عياض/مراكش

- الخطط والبرامج التي لا تضمن تعميم التعليم أو التنشئة الاجتماعية للناشئة عبر كفايات وقدرات ومعارف ومهارات واتجاهات ومواقف، أو من خلال النجاح في الامتحانات أو القبول في سلك دراسي معين فقط، بل عليها أن تضمن أن يكون ذلك مستجيباً للوضعية الاجتماعية ومنسجماً معها، أي أن يكون كل ذلك قابلاً لتصرفه في عالم الشغل والحياة.

من دون هذين الشرطين ستظل الجامعة تعيش أزمة، وأن تعيشها بمعنى فقدان المعنى أو تحوله أو انزلاقه أو تغير القيم وصدامها؛ فذلك أمر يؤول في نهاية المطاف إلى وجود خلل في العلاقة بين تكلفة الاستثمار التعليمي والعائد الاجتماعي الهزيل، أما إذا فتحنا الزاوية أكثر على السياق الدولي بقيمه السائدة التي يبشر أو ينذر بها، تبين كيف يصدق القول إن "الحياة صراع بين التربية وحلول الكارثة"، وتبين أنه بإزاء تعليم محو الأمية فإن التعليم العمومي هو تعليم يمضي نحو الأمية، ولذلك إذا لم نستطع تحصين مجتمعنا وعالم واقعا بقوة المعرفة النافعة والقيم الداعمة فإن العالم الآخر حقيقياً كان أو افتراضياً قد يبتلعنا.

عود على بدء: إذا كان خطاب المجتمع خطاباً مضاداً لخطاب الجامعة فمعنى ذلك أن قيمه غير متطابقة أو متناغمة مع قيمها، وإذا لم تكن لامتطابقة ولا متناغمة فإن أي مؤسسة تعليمية لامعنى لها؛ لأنها لا تحقق المشاركة في فرص الحياة، ومن ثم فإنها لن تحقق التعايش وتضمنه.

فإن القيم، مثلها مثل أي ناحية جوهرية أخرى في حياة الإنسان، لا يمكن تدريسها بالوسائل والمفاهيم والبنى السائدة في مجال التعليم، مثلاً عن طريق مساقات وبرامج وامتحانات إلخ.

إذ لا يمكن تحويلها إلى مهارات آلية، ولا يمكن تجريدها عن سياق حقيقي وعن علاقات الناس بعضهم ببعض، وعلاقتهم مع الطبيعة. فتحويلها إلى مهارات وتجريدها

عن التعامل والسياق يمسحها، ويسلبها روحها وجوهرها وتصبح بالتالي متناقضة مع ذاتها.

فالقيم ليست شعارات تُرفع أو أفكار تناقش وإنما قناعات تُترجم من خلال تصرفاتنا وسلوكنا وتعاملنا مع الآخرين. هي مبادئ متضمنة في أفعالنا وعلاقاتنا.

جاء في الإسلام "الدين هو المعاملة" وفي القرآن الكريم على لسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق ، وجاء على لسان المسيح عليه السلام إذا قال: أحذكم أنه يحب الله ولكنه يكره جاره فهو كاذب. بعبارة أخرى، تؤكد العبارتان على أن المعيار هو علاقتنا مع الآخرين، كيف نعاملهم ومدى صدقنا معهم ومحبتنا لهم^{١٥}.

أي أن الفاصل بين الواقع والادعاء بالنسبة للقيم يكمن في الأفعال وليس في الأقوال. بالنسبة للنبي محمد وللمسيح، عليهما السلام، كان تركيزهما على الإنسان الصالح، الإنسان النقي، وليس على المواطن الصالح - كما تركز على ذلك الأيديولوجيات السائدة حالياً، بما في ذلك المناهج المدرسية والجامعية. فولاء الإنسان الصالح هو للإنسان والطبيعة بمعنى أنه لا يفعل ما يمكن أن يضرّ بهما^{١٦} أما ولاء المواطن الصالح فهو لدولة حيث يمكن أن يقوم، بناء على أوامر من تلك الدولة، بما يتناقض مع مصلحة الإنسان والطبيعة معاً. بعبارة أخرى، القيمة الأكثر جوهرية هي الأنسنة الصالحة وليس المواطنة الصالحة، إلا إذا كانت الأخيرة أصلاً غير متناقضة مع الأولى.

^{١٥}. مفاتيح الغيب، ت: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١٦/١٢، ١١.

^{١٦}. أزمة القيم في المجتمع المصري محمد سكراننشر في [روزاليوسف اليومية](#) يوم ٠٩ - ١١ - ٢٠١٠

أهم المراجع :

- ١ - المصطفى صويلح.مجالات التربية على حقوق الإنسان. مجلة عالم التربية،ع:١٥ (التربية على المواطنة وحقوق الإنسان).
- ٢ - المهدي المنجرة وآخرون.من المهد إلى اللحد(التعلم وتحديات المستقبل)مطبعة النجاح الجديدة.البيضاء.ط٣.
- ٣-سيد قطب . في ظلال القرآن، القاهرة: دار الشروق، ٣٩٣٣/٦.
- عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، البحر المحيط، ت: بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧، /٨
- ٤- عبد الجليل هنوش -التربية على القيم وإصلاح التعليم: رؤية مقاصدية د. جامعة القاضي عياض/مراكش.
- ٥- عماد زكي البارودي- مفاتيح الغيب، ت: ، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١٦/١٢، ١١.
- ٦ - محمد بوبكري. المدرسة وإشكالية المعنى.السلسلة البيداغوجية(٦).دار الثقافة.ط١. ١٩٩٨
- ٧- محمد سكر - أزمة القيم في المجتمع المصري- نشر في روزاليوسف اليومية يوم ٠٩ - ١١ - ٢٠١٠
- ٨ -- مصطفى محسن، إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين الفضاء المؤسسي والمحيط الاجتماعي. مجلة عالم التربية ع.١٥
- السبت ٠٩ يونيو ٢٠١٢ - ١٥:١٥ *يوسف الكلاخي أزمة القيم في المجتمعات
- Philosophie et spiritualité, ٢٠٠٥, Serge Carfantan-
- ١١- التعلم بحسب فرويد هو استثمار الرغبة في موضوع المعرفة: Michel Develay, ١٩٩٦. Donner du sens à l'école.
- : -Koichiro Matsure, Directeur général de l'Unesco: Ou vont les
- [http://www.lalibre.b